

# الموقف البريطاني

## من التواجد العثماني في الأحساء وقطر

### دراسة وثائقية من خلال المراسلات

الخارجية البريطانية الى وزارة الهند وأخيرا رد حكومة الهند على رسالة الخارجية البريطانية .  
**الأهمية التاريخية للرسائل البريطانية :**

تعتبر الرسائل التي سنعرضها من أهم الوثائق البريطانية لعدة أسباب منها :

أولا : انها توضح لنا كيفية اصدار القرار السياسي للحكومة البريطانية ، والمراحل التي يتم فيها اتخاذ الخطوات اللازمة بعد دراسة من مختلف الجوانب «لموضوع معين» من خلال عرض التقارير والرسائل من الجهات المعنية ، والتدرج الذي يتم عبره نقل المعلومات اللازمة حتى تصدر الجهة

في البداية سوف نشير الى الأهمية التاريخية لهذه الرسائل السياسية ، ثم تعريف عام عن الرسائل التي تتعلق بموضوعنا ، وبعدها نصور القلق البريطاني من التواجد العثماني في الأحساء وقطر ، ابتداء من رسالة الوكيل المقيم البريطاني في البحرين ، الى رسالة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الى المعتمد السياسي البريطاني في بغداد ، وأخيرا رسالة القنصل العام البريطاني في بغداد الى السفير البريطاني في اسطنبول .

ثم يذكر البحث رسالة السفير البريطاني في طهران الى وزير خارجيته عن الأوضاع في قطر ومشكلة الرعايا الفرس هناك ، وبعدها رسالة السفير البريطاني في اسطنبول ثم رسالة



# عام ١٨٨٨

## لائك البريطانية

بقلم: الدكتور

محمد حسن العيدروس (الامارات)

خطرا على تواجدهم  
ومصالحهم في المستعمرات ،  
ويثير مشاعر المسلمين في تلك  
المناطق وخاصة مسلمي الهند  
وأفغانستان ، الذين كانوا  
يتطلعون الى العون الخارجي  
لانتقاذهم من الاستعمار  
البريطاني ووصول العثمانيين  
الى الخليج العربي الذي قد  
يقرب المسافة اليهم ، وخاصة  
أثناء قدومهم الى مواسم الحج  
في الديار المقدسة بالحجاز .

واضافة الى ذلك هناك أسباب  
أخرى ، مثل فقدان الدولة  
العثمانية أقاليمها في البلقان ،  
وفتح قناة السويس مما يسهل

المختصة ، كوزارة الخارجية  
قرارها بعد استيفائها لوجهات  
النظر المختلفة والمعنية بالأمر .

ثانيا : كانت العلاقات البريطانية -  
العثمانية تمر في هذه المرحلة  
بحذر وتوتر شديد ، خاصة  
بعدما أعلن السلطان  
عبد الحميد فكرة الجامعة  
الاسلامية ، ومساندة  
المسلمين ضد الاستعمار  
البريطاني الذي كان يحكم  
معظم الأجزاء الاسلامية في  
آسيا وإفريقيا ، وهذا ما جعل  
البريطانيين ينظرون الى  
سياسة السلطان عبد الحميد  
نظرة الشك والريبة مما يشكل

على القوات البحرية العثمانية التحرك الى أقاليمها في جنوب وشرق الجزيرة العربية .

ثالثا : قلق الحكومة البريطانية من التواجد العثماني في الاحساء وقطر ، ومحاذاته للنفوذ البريطاني في كل من البحرين وأبوظبي ، وهنا تكمن الخطورة من امتداد التوسع العثماني الى تلك المناطق ذات النفوذ البريطاني وتعاطف عرب الخليج مع الدولة العثمانية .

رابعا : تأتي أهمية هذه الرسائل لانها جرت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الاولى ، كما إنها أدت فيما بعد الى اتفاقية سنة ١٩١٣ ورسم الخط الأزرق بين الجانب البريطاني والجانب العثماني .

### تعريف عام بالمراسلات السياسية البريطانية :

جرت المراسلات التي دارت حول التواجد العثماني في الاحساء وقطر ، بين ادارتين بريطانيتين ، لكل منهما شخصيتها المستقلة في اطار الحكومة البريطانية ، ولهذا نجد تباينا في وجهات النظر في بعض القضايا . واتفقا في بعضها الآخر ، ولكن معظم القرارات كانت تتخذ بعد اجراء دراسات ومراسلات بين الادارتين

وهما وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند البريطانية .

تعتبر الخارجية الواجهة الرسمية للحكومة البريطانية ، ومراسلاتها تتم عبر القنوات السياسية والدبلوماسية عن طريق سفرائها في الدول المعنية ، كالدولة الفارسية والدولة العثمانية اضافة الى قنصلها هناك .

ولذا فانها لم تكن على علم كامل بمجريات الامور في الخليج العربي حيث التواجد العثماني في كل من الاحساء وقطر ، ولهذا كان لا بد للخارجية البريطانية من أن تتجه الى حكومة الهند لمعرفة الأوضاع والأمور هناك بدقة أكثر ، لأن حكومة الهند مسئولة من الناحية الادارية والسياسية عن الخليج العربي ، اما كيف يتم ذلك ؟ .

فيمكن القول بأن الادارة البريطانية في الخليج العربي اعتمدت على ممثلها في المنطقة وفي مقدمتهم المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ومقره في مدينة «بوشهر» ، ويتبعه مجموعة من الموظفين البريطانيين مثل الوكلاء المقيمين والمعتمدين والضباط السياسيين ، وبعض قطع الاسطول البريطاني المستقرة بصفة دائمة في الخليج العربي ، وهؤلاء الموظفون كانوا منتشرين في كل من البحرين والامارات وعمان وبندر عباس

والبصرة .

ومن الطبيعي ان هؤلاء الموظفين يكونون أقرب الى المواقع في معالجة الامور المتعلقة بشئون الخليج العربي بحكم موقعهم وعملهم ، وهم كما ذكرنا يتبعون حكومة الهند البريطانية .

ومن هذا المنطلق كانت وزارة الخارجية تعتمد على حكومة الهند وجهازها الاداري في الخليج العربي في الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالمنطقة أثناء اتصالهم مع الحكومة العثمانية أو الفارسية ، أو غيرهما من الدول الأخرى حول موضوع الخليج العربي .

ولهذا يمكن أن نقول ان القرارات ووجهات النظر بالنسبة للخارجية البريطانية لم تكن تطابق الواقع اذا لم تأخذ رأي حكومة الهند ، نظرا لبعدها عن المنطقة وعدم معرفتها الكاملة بأوضاعها على عكس القرارات التي تتخذها حكومة الهند ، ليس لوجودها فقط في الخليج العربي وانما لخبرتها السابقة والطويلة منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واحتكاكها بأبناء الخليج العربي .

وهذا ما نجده من خلال المراسلات البريطانية عن التواجد العثماني في الخليج العربي ، تلك العلاقة بين الخارجية البريطانية والمتمثلة في

مراسلات السفير البريطاني في طهران واسطنبول وقناصلها في بغداد ، وبين حكومة الهند وموظفيها كالمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي والوكيل المقيم في البحرين .

### **تصوير بعض المعالم الهامة للسياسة البريطانية من خلال رسائلها:**

تعتبر الرسائل البريطانية عن قلقها وتخوفها من التواجد العثماني في الاحساء وقطر ، وهي من أهم المعالم السياسية البريطانية التي نلاحظها في رسائل موظفيها ورجال السلك الدبلوماسي .

بدأ القلق البريطاني مع بداية السياسة العثمانية التي اتجهت نحو العودة الى الخليج العربي منذ عام ١٨٧٠ ، وذلك بعد التغيرات التي طرأت في سياستها تجاه المنطقة لعدة أسباب ، منها وصول بعض القيادات القوية الى مناصب رفيعة أمثال مدحت باشا والذي كان يتطلع لمنافسة بريطانيا في الخليج العربي ، وذلك بعد غياب طويل للنفوذ العثماني في المنطقة اضافة الى تشديد قبضتها على الجزيرة العربية وخاصة الاحساء ونجد والحجاز .

ونجح العثمانيون بالفعل في اعادة



حكمهم المباشر للجزيرة العربية وخاصة في اقليمي نجد والاحساء بعد حملة مدحت باشا سنة ١٨٧١ ، وبوصول الحملة العثمانية الى الأجزاء الغربية من الخليج العربي ، أصبحت حدودهم متلاصقة مع الحدود البريطانية وخاصة في البحرين والامارات العربية وعمان ، مما أثار شكوكا وقلقا بريطانيا من التواجد العثماني ، خوفا من تغلغل السياسة العثمانية الى مناطق نفوذها مما يعني ضياع تلك المناطق التي عملت بريطانيا منذ دخولها الى الخليج العربي في الحفاظ عليها من أية قوة منافسة .

والسبب الآخر في القلق البريطاني ، أنها تملك قوة بحرية تسيطر على مياه الخليج العربي ، ولكنها لا تملك القوة البرية التي يملكها العثمانيون وان مناطق النفوذ البريطاني خاصة في الامارات العربية وعمان تقع في المجال البري القريب من التواجد العثماني في الاحساء وقطر ونجد ، والقوات العثمانية كانت قادرة على اختراق الصحراء للوصول الى المناطق البريطانية ، وهذا ما دفع ببريطانيا بأن تتبع سياسة حذرة تجاه التواجد العثماني ، وبأن لا تحاول اثارتهم بقدر الامكان ، مع التلويح بعدم الاعتراف بالسيادة العثمانية الى

المناطق الجنوبية من مدينة القطيف ، وعدم السماح لها بأن تقترب إلى منطقة خور العديد ، والذي أصبح النقطة الفاصلة بينهما في عام ١٨٨٨ ، وان أي تجاوز للعثمانيين عن هذه النقطة سوف يؤدي الى قيام الحرب بين الدولتين .

ولهذا كانت هناك آراء مختلفة لدى كبار المسؤولين البريطانيين عن التواجد العثماني في الاحساء وقطر وكيفية التعامل معه ، ففي الوقت الذي يرى البعض السماح والاعتراف بالسيادة العثمانية ، فهناك آراء أخرى تعارض تجاوز انتشار القوات العثمانية الى نقطة أبعد من مدينة «القطيف» ، وخارج حدود مدينة البدع العاصمة القطرية ، وهذا ما تكشفه الرسائل البريطانية .

والنقطة الثانية التي كانت مثار الجدل بينهم هي محاربة أعمال الاعتداءات من قبل السكان العرب الواقعين تحت السيادة العثمانية ضد السفن البريطانية وبعض رعاياها ، وأصبحت تطلق عليهم «كلمة القراصنة» وكانت تهدف من ورائها إلى تحجيم التواجد العثماني على سواحل الاحساء وقطر تحت ستار انساني زائف ، هو «محاربة القرصنة» ، ولكن الدولة العثمانية اتخذت سياسة عدم المبالاة أحيانا ضد المطالب البريطانية

وادعاءاتها عن «القرصنة وتجارة الرقيق» ، وأحيانا أخرى مقاومة تلك الادعاءات وعدم السماح للقوات البحرية البريطانية من الاقتراب الى مياهها الاقليمية تحت ستار «ملاحقة القراصنة " في المياه العثمانية على سواحل الاحساء وقطر .

وحول هاتين النقطتين تركزت معظم المراسلات السياسية للمسؤولين البريطانيين المعينين في المنطقة عن التواجد العثماني في الاحساء وقطر عام ١٨٨٨ .

### أولاً: رسالة الوكيل المقيم البريطاني في البحرين :

من - الوكيل المقيم في البحرين .  
الى - المقيم السياسي في الخليج العربي .

جاء في تقرير الوكيل المقيم البريطاني في البحرين ، المقدم الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تحت رقم - (٧٨) - والمؤرخ في ١٨٨٨/٨/٦ .

أنه قد وصل محمد بن عبد الواحد من «الظهران» ، يحمل معه معلومات مفيدة عن العثمانيين ونشاطهم في الاحساء ، حيث ذكر بأن العثمانيين في مدينة «القطيف» لم يتخذوا أية اجراءات فعالة لمنع (القرصنة) الاعتداءات من قبل السكان العرب

ضد الرعايا البريطانيين في مياه الخليج العربي .<sup>(١)</sup>

كما أخبر محمد عبد الواحد الوكيل البريطاني المقيم في البحرين استناداً إلى ما سمعه من أحد الأرقاء والذي تمكن من الهرب بعدما تم اختطافه من السفينة «البقارة»<sup>(٢)</sup> والتابعة لاحد الرعايا البريطانيين في البحرين ، بالقرب من منطقة - «زلون» Zailon ، وسبق للوكيل البريطاني أن رفع تقريراً الى المقيم السياسي البريطاني حول هذا الموضوع ، وما قاله عبد الواحد استناداً الى ذلك

بتاريخ ١٠/٥/١٨٨٨ ، والذي يحمل رقم ٤١ ، والذي جاء فيه بأن هذا العبد كان قد ذكر لمحمد عبد الواحد بأنه عرض للبيع من قبل الخاطفين أمام عامة الناس في سوق «القطيف» ، وتقدم الجنود العثمانيون بعرض لشرائه بقيمة خمسين دولاراً تقريباً ، وأصبحت مدينة «القطيف» والمناطق المجاورة لها غير آمنة وخاصة من قبل بعض مجموعات من البدو ، وهناك اثنان أو ثلاثة أفراد من سكان المدينة اختفوا منذ فترة ، كما قتل واحد أو اثنان من أفراد البدو بعدما تم أخذهما من المدينة الى منطقة نائية وغير مسكونة من العرب في الاحساء ، وتكررت عدة حالات من الاعتداءات اضافة الى وقوع بعض الجرحى ، في حين أن المتصرف العثماني لم يقم بأي

عمل تجاه تلك الحوادث (٣).

ومما جاء في التقرير البريطاني أن معظم المسؤولين العثمانيين وخاصة المستشارين لهم مصالح خاصة في المنطقة ، والسفن العثمانية التي ترسو على رصيف ميناء «رأس تنورة» لا تظهر عليها أية علامات تدل على وجود بضائع فيها ، وحصلت السلطات البريطانية في البحرين على تلك المعلومات ليس فقط من العبد أو محمد عبدالواحد وإنما من مصادر أخرى متفرقة (٤).

ويتضح موقف المقيم البريطاني المقيم في البحرين من التواجد العثماني في الاحساء ، من خلال تلك الرسائل والتقارير التي كان يرفعها الى المقيم السياسي البريطاني في «بوشهر» من خلال مراقبته للنشاط العثماني في مدن الاحساء القريبة من البحرين ، وكان الوكيل البريطاني يبعث العملاء لالتقاط اخبار العثمانيين ونشاطهم ومدى نفوذهم وحجم التواجد العسكري .

ونلاحظ أن محمد بن عبدالواحد يعمل لصالح بريطانيا كمخبر عن النشاط العثماني في الاحساء ، ثم يعود الى البحرين حيث مقر الوكالة البريطانية ، ويخبرهم بما استجد من المعلومات عن العثمانيين ، ~~وجدير~~ بالذكر أن بريطانيا كانت تجند أفرادا من الأصل الإيراني الذين يقيمون في

الساحل الغربي من الخليج العربي وخاصة البحرين والكويت والامارات ، ووجدتهم أكثر من غيرهم تطوعا للعمل والتعاون مع بريطانيا ثم يأتي بعدهم الرعايا الهنود في الدرجة الثانية ، وإن معظم المسؤولين والوكلاء البريطانيين ان لم يكونوا من بريطانيا فكان يتم اختيارهم من الأصل الإيراني أو الهندي ، ومن الذين تعاونوا مع الاستعمار البريطاني أمثال محمد عبدالواحد ، لأن العرب كانوا يرفضون العمل أو التعاون مع هذا المستعمر في مثل هذه الاعمال .

أما ما جاء عن اعتداء العرب ضد السفن البريطانية أو الرعايا البريطانيين وهو ما كانت تسميه «بالقرصنة» ، فإن بريطانيا طلبت من الدولة العثمانية اتخاذ اجراءات لقمع الاعتداءات على رعاياها ومصالحها في الخليج العربي .

وعن كون السفن العثمانية التي ترسو في ميناء رأس تنورة لا تحمل بضائع فإن الوكيل يقصد من وراء ذلك بأنها كانت تحمل الرقيق ، وتورط العثمانيين أو موظفيهم حسب زعمهم .

### ثانياً: رسالة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي :

من - كولونيل «روس E.C. Ross» المقيم السياسي في الخليج

العربي والقنصل العام لصاحب  
الجلالة في فارس . الى - المقيم  
السياسي في بغداد .

بوشهر في ١٦/٨/١٨٨٨ .

بالاشارة الى رسالتي التي تحمل  
رقم ١٩٢ بتاريخ ١٨/٥/١٨٨٨ ،  
أتشرف بأن أقدم اليكم نسخة مترجمة  
لرسالة الوكيل المقيم في البحرين عن  
شئون «القطيف» والأوضاع الحالية  
هناك .<sup>(٥)</sup>

### ثالثا : رسالة القنصل العام البريطاني في بغداد :

رسالة رقم ٥٧٣ - بغداد -  
مؤرخ في ٢٧/٨/١٨٨٨ .  
من - ميجور أ . س . تالبوت -  
القنصل العام لصاحب الجلالة في  
بغداد .

الى - السير . و . أ . وايت (W: A. White)  
سفير صاحب الجلالة في  
اسطنبول .

اشارة الى رسالتي الدورية رقم  
٤٠٠ والمؤرخة في ٨/٦/١٨٨٨ ، لي  
الشرف أن أقدم لسعادتكم معلومات  
مستجدة ، وأرفق لكم نسخة من  
الرسالة العاجلة للكوننيل روس -  
المقيم السياسي في الخليج العربي حول  
الموضوع المتعلق بالتواجد العثماني  
وأوضاعهم في الاحساء وتصرفاتهم  
العامة وحكمهم في شئون صحراء

### القطيف .<sup>(٦)</sup>

وانني سوف أنتظر تعليمات من  
سعادتكم قبل القيام بأية تصرفات  
تجاه القضايا المستجدة في ولاية  
البصرة ، والتي عن طريقها تصدر  
الأوامر والتعليمات الى العثمانيين في  
سنجق الاحساء حول تلك  
المواضيع .<sup>(٧)</sup>

ونلاحظ من خلال الرسالتين للمقيم  
البريطاني والقنصل في بغداد ،  
التدرج في المراسلات للمسؤولين  
السياسيين البريطانيين في الخليج  
العربي ، ولهذا نجد الوكيل المقيم في  
البحرين يرفع تقريره الذي ذكرناه  
سابقا الى الكولونيل روس المقيم  
السياسي البريطاني في الخليج العربي  
وقنصلها العام في فارس ويتخذ من  
مدينة «بوشهر» الفارسية على الخليج  
العربي مقرا لاقامته ، والذي قام  
بدوره برفع نسخة من تقرير الوكيل في  
البحرين والتي ذكر فيها الأوضاع  
العثمانية في شئون «القطيف» الى  
المعتمد السياسي البريطاني في بغداد .

وجاءت رسالة المقيم السياسي  
البريطاني الى المعتمد السياسي في  
بغداد لعدة اعتبارات ، منها أنه يقيم  
في الاقليم العثماني الذي يتوسط بين  
الخليج العربي والعاصمة اسطنبول ،  
كما أن سنجق الاحساء يتبع الوالي  
العثماني في «بغداد» ، ومن مهمة  
المقيم السياسي في الخليج والقنصل



السفير البريطاني في اسطنبول ، عن مجريات الأمور والتواجد العثماني في الاحساء وذلك من خلال الرسائل التي تصل اليه من المقيم السياسي في الخليج العربي ، ثم ينتظر من السفير أية تعليمات أو أوامر أو تحريات عن النشاط العثماني في المنطقة .

### رابعا؛ رسالة السفير البريطاني في طهران :

رسالة رقم ١٦٨ المؤرخة في ٣ سبتمبر ١٨٨٨

من - السير ولف H. D. Walf -  
الوزير المفوض لصاحب الجلالة في طهران .

الى - ماركوري سالسبوري - وزير الدولة للشئون الخارجية - لندن .

أتشرف بأن أقدم لكم مقتطفات من جريدة «أطلاع» الفارسية عن الأحداث الجارية في قانمقامية قطر العثماني كما هو واضح ، وتصرفات الحكومة العثمانية تجاه ذلك الاقليم .<sup>(٨)</sup>

كما أنني قدمت طلبا الى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر حول هذا الموضوع ، وأني سوف أقدم لسعادتك نسخة من رسالتي والبرقية التي أجاب عليها عن المواضيع الأخيرة في قطر ، كما أنني قمت باضافة بعض الملاحظات التي قدمها «مستر تشرشل» على الترجمة المقتبسة

العام في بغداد ، مراقبة تحركات القوات العثمانية والمتجهة الى الاحساء ، وكل ما يتعلق بالنشاط العثماني في بغداد والبصرة وعلاقته بالتواجد العثماني في الاحساء وقطر ، ورفع تلك المعلومات والتقارير والتوصيات الى السفير البريطاني في اسطنبول ، حتى يكون السفير على دراية وعلم بجميع مجريات الأمور في أنحاء الدولة العثمانية وخاصة التواجد في غرب الخليج العربي لأنها لا تتبع الخارجية البريطانية من الناحية الادارية وانما تتبع حكومة الهند البريطانية . ويصعب على الخارجية البريطانية وعلى سفيرها في اسطنبول فهم الأمور المتعلقة بالخليج العربي أثناء مخاطبة الباب العالي .

ولهذا كانت الادارة السياسية والقائمون على أمرها وخاصة القنصل العام في بغداد يعتمدون على المعلومات والتقارير الواردة من المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي ، كالمقيم السياسي والوكلاء الذين يتبعون حكومة الهند ، وتشكل تقارير هؤلاء العمود الرئيسي في السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية فيما يتعلق بالخليج العربي .

كما نجد أ . سي . تالبوت - Talbot -  
القنصل العام البريطاني في بغداد يبعث برسائل وتقارير بصورة منتظمة ودورية الى السير و . أ . وايت .

من جريدة «اطلاع» الفارسية ، والتي ينبه فيها سعادتكم من القيام بأية تجاوزات أو مغامرة مع السلطات العثمانية .<sup>(٩)</sup>

«هذه ترجمة مقتبسة من جريدة الاطلاع الفارسية الصادرة في شهر اغسطس عام ١٨٨٨ ، عن الأوضاع والمشاكل التي حدثت بين قطر العثماني وامارة ابوظبي» .

#### (أ) المشاكل بين قطر وأبوظبي :

أرسل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي ابنه خليفة بن زايد على رأس حملة مكونة من خمسة آلاف من الفرسان والمشاة في مهمة لمهاجمة الشيخ جاسم بن ثاني حاكم قطر ، ودخلت هذه القوات الى قلعة الحاكم في قطر في منتصف الليل في اليوم السابع من شهر رمضان ، وبدأت على الفور بمهاجمة مبنى الحكومة دون التعرض لأي شخص آخر من الشعب ، وأرسلت الحكومة العثمانية معدات عسكرية مع ستمائة جندي ، منهم اربعمائة كانوا قد نزلوا في ميناء «القطيف» بالاحساء ، ومئتان نزلوا في «البدع» عاصمة قطر ، وهم الآن في أماكنهم ، واوكلت اليهم مهمة تنظيم ادارة الجمارك والموانئ التابعة للحكومة العثمانية في كل من الاحساء وقطر <sup>(١٠)</sup>

وجاء في تعليق المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي عن ارسال تلك المعدات العسكرية والجنود العثمانيين الى قطر بقوله :

نحن لا نعلم اذا كانت الحكومة العثمانية تسمح للشيخ جاسم بعدما ارسلت المعدات والجنود بتدخل ضد حكومة ابوظبي التابعة للشيخ زايد بن خليفة .<sup>(١١)</sup>

ونجد بأن السفارة البريطانية في طهران كانت أيضا مهتمة بمتابعة الأحداث الجارية وجمع المعلومات من الخليج العربي بصفة عامة والاحساء وقطر بصفة خاصة من جميع النواحي ، ولهذا كانت السفارة تتابع الأحداث عبر الصحف ، وترجمة ما جاء في صحيفة «الاطلاع» الفارسية الى اللغة الانجليزية وتقديمها الى المسؤولين البريطانيين سواء في وزارة الخارجية أو المقيم السياسي في الخليج العربي ، ليكونوا على اطلاع دائم وشامل على مجريات الأحداث والأمور في المنطقة ، اضافة الى توصياتهم وتعليقاتهم ، كما جاء في تعليق المقيم السياسي البريطاني عن تخوفه من اشتراك القوات العثمانية مع الشيخ جاسم حاكم قطر ضد الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي . وكذلك توصية مستر «تشرشل» بعدم التهور والمغامرة في السياسة

البريطانية تجاه التواجد العثماني في الاحساء وقطر .

### مشكلة الرعايا الفرس في قطر :

أجرى «أمين السلطان» اتصالات مع «أ. نيكلسون A. Nicolson» في شهر اكتوبر عام ١٨٨٧ ، بناء على توجيهات من شاه فارس ، وقدم خلال تلك الاتصالات عريضة مقدمة من قبل الرعايا الفرس المقيمين في قطر يشتمون فيها من أعمال النهب والسلب التي يتعرضوا لها ، والضغط والمضايقات الشديدة لإجبارهم على مغادرة قطر ، ولهذا فإنهم يطلبون العون والمساعدة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، لوقف هذه المضايقات والحصول على التعويضات المناسبة عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء أعمال السلب . (١٢)

وجرت عدة مفاوضات ومشاورات حول هذه القضية بصورة مستعجلة بين الجانب الفارسي عن طريق ممثل الشاه أمين السلطان والكولونيل روس المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ، وفي نهاية المفاوضات أعلن الكولونيل روس بشكل صريح أنه لا يملك أية قوة لمساعدة الرعايا الفرس المقيمين في قطر ضد أعمال السلب والنهب والضغط التي يتعرضون لها

فقد سلبت ونهبت أملاك الرعايا البريطانيين في الفترة الماضية ، ولم تتمكن الحكومة البريطانية من اتخاذ إجراء ضد ذلك ، فكيف لها أن تساعد رعايا فارس في قطر ، وكل ما أمكن للحكومة البريطانية من اتخاذ إجراء هو فقط الحصول على بعض التعويضات عندما نجحت في مصادرة بعض الممتلكات الخاصة . (١٣)

وعندما فشل المسئولون الفرس في الحصول على المساعدة أو الدعم البريطاني عن الخسائر التي لحقت برعاياهم في قطر ، اتجهوا الى الوكيل العثماني في مدينة «بوشهر» نفسها ، وطلبوا منه التدخل والتوسط لدى شيخ قطر للحصول على تعويضات مناسبة ، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك ، ولم يبق لهم أى أمل من قبل الوكيل العثماني .

وأمام فشل جميع المحاولات التي بذلها المسئولون الفرس ، فانهم فكروا في مشروع وخاصة كل من حاجي احمد خان وكيل أمين السلطان في الخليج العربي و«ملك التجار» الذي عرف بنشاطه القوى والفعال في المنطقة ، وهذا المشروع عبارة عن اقتراح بالذهاب الى قطر واجراء مفاوضات مباشرة مع شيخها جاسم بن ثاني ، وان يعرضوا عليه فكرة الحماية الفارسية اذا ما طلبها من حكومة الشاه ، وفيما اذا رفض تلك

الى - ماركوري - سالسبورى -  
وزير الخارجية .

اشارة الى برقية سعادتكم رقم  
١٠٧ - بتاريخ ١٩ سبتمبر ، فانني  
أعتقد بأنه من المرغوب فيه أن تتابعوا  
الأحداث حسب ما جاء في تقاريري  
لكي تكونوا على علم بمجريات الأمور ،  
وخاصة في المذكرة العاجلة التي  
أرسلتها لكم برقم ٣٤٧ في السادس  
من سبتمبر بعنوان عن التواجد  
العثماني في الاحساء وخاصة الميناء  
الذي يقع خارج نطاق السيادة  
المسموح لهم ، اما بالنسبة للاشاعة  
المنتشرة حاليا حول اجتياح العثمانيين  
لعمان ، فلي الشرف أن أرفق  
لسعادتكم التوضيحات والملابسات  
حول هذا الموضوع مع المعلومات  
المستجدة أخيرا (١٦)

وأريد أن أشير أيضا بأنني تجنبت  
الدخول أو حتى مجرد الإشارة بأي  
حديث مع الباب العالي حول هذا  
الموضوع عن اتساع الادعاءات  
العثمانية في الخليج العربي وذلك  
انطلاقا من الاسباب الآتية :

(أ) في رسالة سعادتكم العاجلة رقم  
٢٦٩ بتاريخ ٢٠ أغسطس ،  
أشترمت الى اعتراف حكومة صاحب  
الجلالة بالسيادة العثمانية على  
الساحل الغربي من الخليج  
العربي ، كما جاء فيه ذكر عن

الفكرة والمقترحات المقدمة للحماية في  
أية حال وهذا ما كان واردا ، فانهم  
سوف يرغمونه على قبول تلك  
المقترحات بالقوة (١٤)

ولم تنجح كل هذه المشاريع التي  
فكر فيها المسئولون الفرس ، نظراً  
لعدم موافقة المقيم السياسي  
البريطاني الكولونيل «روس» بالقيام  
بأية حملة فارسية ضد الشيخ  
جاسم . (١٥) لأن قيام تلك الحملة  
سوف تكون له عواقب وخيمة ليس  
للأمن البريطاني في الخليج العربي  
وانما خوفاً من تزايد التواجد  
العثماني وتدفق قواته إلى كل من قطر  
والاحساء ، مما يشكل خطراً على  
تواجدها في البحرين والامارات وعمان  
من تقدم القوات العثمانية الى تلك  
المناطق الخاضعة لنفوذها ، ولهذا  
حذر الكولونيل روس ، السلطات  
الفارسية من القيام بأية أعمال ضد  
شيخ قطر ، وهذا ما أدى فيما بعد الى  
تجميد القضية بين فارس وقطر .

### خامساً : رسالة السفير البريطاني في اسطنبول :

رقم ٣٨١ مؤرخ في  
١٨٨٨/١٠/١ .  
من - سير و . أ . رايت W. A.  
White سفير صاحب الجلالة في  
اسطنبول .



الواقعة تحت نفوذهم وسيادتهم  
في كل من قطر والاحساء .

(د) غادر نافذ باشا بعد لقائه مع  
الشيخ جاسم بن ثاني عائداً على  
المركب البخاري ، وقبل مغادرته  
المنطقة أصدر أوامره الى مجموعة  
من الجنود العثمانيين للقيام  
بأعمال الدورية والحراسة  
المشددة للسواحل والمياه  
الاقليمية ، وأخيراً طلب من  
الجهات المختصة ضرورة  
الاسراع باقامة مستودع للفحم في  
كل من ميناء «رأس تنوره» في  
الاحساء وميناء «البدع» في قطر ،  
اضافة الى اتخاذه لتدابير أخرى  
لأمن المياه في الخليج العربي .

كما قام الحاكم العام للبصرة  
بإنشاء البريد العسكري في مدينة  
البدع ، وطلب اكمال التحصينات  
العسكرية الامامية ، وتم تزويده  
بأعداد تقدر بحوالي مائة رجل  
عسكري وارسلوا بطريقة عاجلة من  
ميناء البصرة لتعزيز الحاميات  
العثمانية في الأماكن التي أشرنا اليها  
سابقاً في كل من الاحساء وقطر .

وهذه الأماكن «كأرس تنورة»  
شمالاً والبدع الى الجنوب من  
مدينة «القطيف» ، ولهذا فإنهما خارج  
نطاق المناطق المحددة لسيادة  
السلطان العثماني ، كما جاء في رسالة

التواجد العثماني الى الجنوب من  
الاحساء حتى مدينة القطيف .

(ب) اضافة الى تلك النقطة عن  
السيادة العثمانية على الساحل  
الغربي من الخليج العربي ،  
وضعت حكومة صاحب الجلالة  
في الاعتبار استقلال الزعماء  
العرب ، والذين كانوا وقعوا  
تعهداً مع الحكومة البريطانية ،  
وهم الذين تعرضوا لأية محاولة  
اعتداء من قبل الدولة العثمانية  
لأية أجزاء تمتد اليها سلطتهم .

(ج) التقريران اللذان رفعهما  
«مستر روبرتسون M.R.  
Robertson مساعد الوكيل  
السياسي في البصرة ، الاول -  
يحمل رقم ٢١٣ - في ١٣  
مارس ، والثاني - يحمل رقم  
١٣٥ بتاريخ ٢٢ مارس من  
العام الحالي ١٨٨٨ ، جاء فيهما  
عن قيام «نافذ باشا» الحاكم  
العام للبصرة بزيارة الى  
«القطيف» في الاحساء وقطر مع  
بداية العام الحالي ، وبرغم  
اعتراضه ضد «القرصنة» ،  
فانه لم يتخذ أية اجراءات فعالة  
لمنعها ، وانما أخذ تعهداً من  
الشيخ جاسم بن ثاني حاكم  
قطر ، ومن محمد بن عبدالله  
في الدمام أيضاً لتعزيز  
الساحل والمياه الإقليمية

سعادتكم والتي ورد ذكرها سابقا .

(هـ) ليس هناك اعتراض جوهري ضد تواجد الحاميات العسكرية العثمانية أينما كان موقعها ، اذا ما كانت تخدم أهداف الحكومة البريطانية ، وهو المانع الفعال للاعتداءات من قبل تلك المناطق ضد السفن التابعة لرعايا بريطانيا ، ولهذا فان الاعتراض الظاهري يحمل خارج ما تريده حكومة صاحب الجلالة حول منع تلك الاعتداءات في الساحل الغربي للخليج العربي .

وانني أشير اليكم عن قلقي الشديد بشأن ما وضح من قبل حكومة صاحب الجلالة وعن طريق المقيم السياسي في الخليج العربي ، عن التوسع العثماني في تلك المناطق .

(و) سيكون من الصعوبة تقديم أية احتجاجات في المستقبل ، ضد الموانئ العثمانية في رأس التنورة في الاحساء و«البدع» في قطر ، اما حول التوسع العثماني والذي يقع الى الجنوب من «القطيف» ، والذي حدث بسرعة مذهلة لتلك التجاوزات الى أبعد من المنطقة المسموح بها ، والتي يجب على العثمانيين أن لا يمدوا نفوذهم هناك ، الى تلك المساحات

الكبيرة ، ومن الطبيعي فان العثمانيين يتطلعون الى احتلال مزيد من المناطق الجديدة ، أكثر مما في حوزتهم الآن ، وخاصة الى أبعد من جنوب القطيف كما يبدو حاليا ، وقد يكون مرجع ذلك الى عدم صدور أية اعتراضات على تصرفات العثمانيين التوسعية من قبل حكومة صاحب الجلالة مما شجعهم على ذلك .

(ي) وانني سوف أكون مسرورا بأن أبلغكم يا صاحب السعادة ما جاء في تقريرتي ، والحصول على اجابتكم على المواضيع أعلاه ، اما بالنسبة لسلطة السيادة المحدودة لسلطان مسقط وفيما اذا كان بحوزته أو يدعي أى نوع من السيادة على العرب في الساحل الممتد من مدينة «دبا» الى «البدع» فانني سوف أترقب ذلك مستقبلا . (١٧)

ويتضح من تتبع المراسلات ، أن هناك ترابطا وتبادلا في المعلومات بين كافة الأجهزة السياسية البريطانية في المنطقة قبل اتخاذ أي خطوات ، ومن رسالة السفير البريطاني في اسطنبول ما يكشف لنا القلق البريطاني من التواجد العثماني واحتمال توسعه الى مناطق أخرى الى الجنوب من القطيف حيث النفوذ البريطاني في الامارات

وعمان .

العثمانية والتطلع العثماني تجاه  
عمان :

وأرسل السفير البريطاني في  
اسطنبول رسالة أخرى تحمل رقم  
١٢١ - في نفس التاريخ  
١٨٨٨/١٠/١ وجاء فيها:

وصل لدى مسامع حكومة صاحب  
الجلالة عن طريق حاكم الهند ، أخبار  
مفادها بأنه من المحتمل تحريك بعض  
القطعات من الحاميات العسكرية  
العثمانية نحو عمان انطلاقاً من  
قائمقامية نجد العثماني والخاضع  
لحكم محمد بن رشيد زعيم جبل  
شمر ، اضافة الى تقارير أخرى  
وصلت بهذا الخصوص .

ولكن سفير صاحب الجلالة في  
اسطنبول لا يمكنه التكهن بصحته ،  
وذلك ما جاء في هذا التقرير لا يؤمن به  
شخصياً ، لأنه لو وضحت ذلك في  
تقرير ، سوف يكون هذا الاجتياح  
لعمان عن طريق القوات العثمانية  
المتواجدة حالياً في الاحساء  
وقطر . (١٨)

وعلى أية حال وتحت أية ظروف فان  
سفير صاحب الجلالة في اسطنبول  
يشعر بأن هذه الاشاعات تعيد الى  
الأذهان ، ملاحظات عن أهمية الميناء  
العثماني في «رأس التنورة» وخطورته  
على المنطقة في حالة السكوت عنه ، اما  
عن الاجتياح العثماني لعمان ، فيجب

اما ما جاء في الفقرة (ب) بأن  
زعماء العرب وقعوا تعهداً مع  
بريطانيا ، في الحقيقة كانت الحكومة  
البريطانية فرضت عليهم تعهداً  
بموجب معاهدات المانعة ، اما عن قول  
السفير البريطاني باعتراض العرب  
الذين تعهدوا لبريطانيا على السيادة  
العثمانية ، فانه لم تكن هناك أية  
اعتراضات من حكام امارات الخليج  
العربي ، وخاصة الشيخ زايد بن  
خليفة حاكم أبوظبي الذي كان يرغب  
في الدخول تحت السيادة العثمانية  
والخلافة الاسلامية ، كما أنه أراد  
التخلص من الاستعمار البريطاني  
الذي وضعهم في أقصى ظروف  
التخلف ، كما منعهم من الاتصال بأية  
قوة خارجية ، وهناك سبب آخر يدعو  
حكام المنطقة في قبول السيادة  
العثمانية ، وهو أن الباب العالي لم  
يكن يتدخل في شئونهم الداخلية ،  
والعكس صحيح كان السلطان  
العثماني يقف بجانب حكام العرب كما  
حدث للشيخ جاسم بن ثاني وابن  
رشيد وغيرهما .

اما بالنسبة لأعمال القرصنة التي  
تدعيها بريطانيا فهي في حقيقة الأمر  
عبارة عن اعتداءات من قبل السكان  
العرب ضد المصالح البريطانية  
وسفنها ورعاياها في المياه الاقليمية

أن نعيد الى الازهان الحقيقة المعروفة عن الاتفاق الذي تم بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية ، ويقضي باحترام سيادة واستقلال عمان ، ولهذا ولغيره من الأسباب الأخرى ، فان حكومة صاحب الجلالة مهما كانت الأطماع العثمانية ، فلا يمكنها السكوت عن أية محاولة للاعتداء أو التدخل من قبل السلطات العثمانية أو حاميتها في الاحساء أو قطر الى عمان (١٩)

### سادسا: رسالة وكيل وزارة الخارجية البريطانية :

رسالة مؤرخة من وزارة الخارجية - لندن في ١١ / ١٠ / ١٨٨٨ من - «سير جوليان - Sir Julian paunir Fors» وكيل الخارجية الى - وكيل وزارة حكومة الهند .

بالإشارة الى مذكرتي الرابعة والعشرين والمراسلات الأخيرة حول التوقعات المحتملة من التدخل العثماني في عمان .

فانني حولت اليكم مباشرة الرسائل المتعلقة بالموضوع المشار اليه أعلاه عن طريق ماركوري سالسبورى وزير الخارجية ، وفيما اذا كان هناك أية ملاحظات حول هذا الموضوع لدى وزير حكومة الهند ويريد تقديمها ، فأرجو منكم ابلاغى عن ذلك ، كما

أرفق اليكم نسخة من الرسالة التي بعثها سعادة السفير البريطاني في اسطنبول اضافة الى النسخة المقدمة عن الملاحظات والتي جاءت تحت عنوان (موضوع الموانئ العثمانية) (٢٠)

وأرسل السفير البريطاني في اسطنبول تقريره ، استنادا الى تقرير مجلس صاحب الجلالة عن البصرة ، وبأن السلطات العثمانية قامت ببناء مستودع للفحم وبريد عسكري في كل من «رأس تنورة» و«ميناء البدع» ، الى الجنوب من القطيف ، علما بأن حكومة صاحب الجلالة لا تعترف بالسيادة العثمانية عليهما ، ولكن الحاميات العسكرية التي اتخذت مكانها ، فليس هناك أية اعتراض ظاهري وانما تحمل معه حكومة صاحب الجلالة تمنياتها لقمع «القرصنة» (الاعتداء على السفن التابعة للرعايا البريطانيين) بشكل فعال في السواحل الغربية من الخليج العربي ، وأخيرا يعتقد وايت بأنه لم تكن هناك أية اعتراضات ضد الاحتلال العثماني لهذه المناطق ، ولهذا نجد من الصعوبة في رأيه توجيه أية اعتراضات أو احتجاجات حاليا ، والتي قد تنشأ عن اقامة ميناء «رأس التنورة» و«البدع» المشار اليهما والجنوب من القطيف والذي ظهر بسرعة في الآونة الأخيرة ، ولهذا فانه



يجب أن لا يمتد الى هناك نفوذ  
العثمانيين . (٢١)

كما أن «وايت» السفير البريطاني  
في اسطنبول يسأل أيضا عن اعطائه  
معلومات عن مدى سيادة سلطان  
مسقط وما هو امتداد حدوده ، ويمكنك  
أن تجري تحريات في الأوراق الرسمية  
في مكتبكم حول هذا الموضوع .

وانني أضيف في الختام بأن  
«اللورد سالسبوري» سوف يكون  
سعيدا اذا ما استلم ردمك حول هذه  
التساؤلات ، وأية معلومات اضافية  
يمكن أن تحصل عليها حكومة الهند .  
ونستنتج من هذا الموضوع أنه  
برغم أن أمور السياسة الخارجية  
كانت من اختصاص وزارة الخارجية  
الا أنها كانت تستشير وتطلب  
معلومات كافية من وزارة الهند في كل  
ما يتعلق بأمور الخليج العربي  
والتواجد العثماني قبل اتخاذ أية  
قرارات حول المواضيع السياسية  
الهامة والمتعلقة بالخليج العربي .

ولهذا نجد الرسائل الواردة من  
السفارة البريطانية في اسطنبول الى  
وزارة الخارجية عن التواجد العثماني  
في الاحساء وقطر تدور حول الاجتياح  
العثماني لعمان ، والتحصينات  
العسكرية للحاميات العثمانية ،  
ومحاولة السياسة البريطانية ايجاد  
مخرج لوقف النفوذ العثماني في

المنطقة ، مما جعل الخارجية  
البريطانية تستفسر عن مدى نفوذ  
سلطان عمان حتى يمكن لبريطانيا  
مساعدة حاكم عمان سياسيا للوقوف  
أمام التوسع العثماني ، كل هذه  
الاسئلة والاستفسارات وجهها وكيل  
خارجية بريطانيا الى وكيل وزارة  
الهند ، كما طلب معلومات كافية لتلك  
الاستفسارات والمواضيع المتعلقة عن  
التواجد العثماني في الاحساء وقطر .

وحول النقطة الأخيرة وانشاء ميناء  
وبريد عسكري في «رأس التنورة»  
و«البدع» . يتضح كذلك بأن  
الحكومة البريطانية ليس لديها مانع  
من اقامة الحاميات العسكرية خارج  
نطاق السيادة العثمانية المعترف بها  
من قبلها الى الجنوب من «القطيف»  
ولكن بشرط ان تستخدم تلك الحاميات  
العسكرية لوقف الاعتداءات من  
السكان العرب ضد مصالح الرعايا  
البريطانيين ، ولذا فانها سوف تغض  
النظر عن تواجد القوات العثمانية في  
ميناء «رأس التنورة» و«البدع» ، والا  
فانها سوف تثير وتحتج على امتداد  
السيادة العثمانية على تلك المناطق .

**سابعاً : رسالة وكيل وزارة  
الهند :**

مكتب الهند- لندن - في  
١٨٨٨/١١/٢ .

من - ج . أ . غودلي - J.A. Godley - وكيل وزارة الهند .  
الى وكيل وزارة الخارجية

أجاب وكيل وزارة الهند على الاستفسارات والمعلومات التي طلبها السفير البريطاني في اسطنبول عن طريق الخارجية البريطانية ، وذلك في الرسالة التي بعثها الى الخارجية البريطانية عن طريق مكتب الهند في لندن ، وجاءت الاجابة في سبع نقاط هي :

(١) - أرغب في أن أخبركم باستلام رسالتكم المؤرخة في ١١ أكتوبر عن طريق "Viscount Cross" والتي تحتوي على نسخة من الرسالة المستعجلة من سفير صاحب الجلالة في اسطنبول والمؤرخة في أول أكتوبر والمتعلقة بادعاءات السيادة العثمانية على الساحل الغربي في الخليج العربي .

(٢) - رغبة «لورد كيرزون في الرجوع الى المراسلات التي جاءت في الفترة من عام «١٨٧٩ - ١٨٨٠ ، وذلك لمعرفة الأمور المتعلقة حول الموضوع أعلاه ، وهنا أرغب في أن أشير الى المعلومات التي وضعها في تلك الفترة وزير الدولة للشئون الخارجية ، وهذه المعلومات

تعطي بوجه عام النظرة السريعة التي كتبت عن طريق سلفه «Viscount Cranbrook» والذي وجه رسالة الى مكتب الخارجية في ٢٩ سبتمبر ١٨٧٩ .

(٣) - تظهر الصعوبات في أية مفاوضات تجري مع العثمانيين حول المينائين من وجهة النظر البريطانية ، وذلك عند البدء في تعيين مناطق محددة للادعاءات العثمانية على الساحل العربي من الخليج العربي ، والذي جاء ذكرها في عام ١٨٧٩ ، وهذه المشكلة لم يكن قد سمع بها أحد الا مع ظهور العراقيين أمام السفن البريطانية ، وعلى أية حال يجب ان يؤخذ في الاعتبار اتخاذ عمليات ضد سفن معينة أو محددة .

ادخال قضية ما يفعله العثمانيون من فرض الاعتراف لأية موانئ محددة في الساحل العربي والمياه الاقليمية واعتباره مساوياً للقوة والعظمة البريطانية في المنطقة .

(٤) - ان الوضع الحالي في الساحل العربي يفسح أمامه مجالا مميزا ، وكان قد أشار اليها أخيرا السير غودلي Mr.

Godley - في رسالته المؤرخة في ١٢ يوليو الماضي بأن حكومة صاحب الجلالة قد رفضت السماح للأدعاءات العثمانية بالسيادة على ساحل قطر عندما كان السلطان متصلبا لفرض حقوقه وسيادته على ذلك الساحل .

ان شيخ «البدع» في الجهة الشرقية لشبه الجزيرة القطرية اعتبروه زعيما مستقلا ، وان المياه الاقليمية لتلك الساحل لا تعتبر جزءا من الطريق الملاحي في الخليج العربي ، في حين جعله العثمانيون طريقا بحريا للبريد العسكري الصغير منذ عام ١٨٧٢ ، وان حكومة صاحب الجلالة لم تعترض قط ضد ممارسة العثمانيين لسيادتهم على هذا الجزء من ساحل قطر في تلك الفترة .

(٥) - يعتقد «لورد كيرزون بأنه ليس هناك اعتراض على موضوع السيادة من قبله ويكفي حاليا أن يطلع «السير وايت - W. White» اذا ما رأى ماركوري سالسبورى ذلك على الموضوع ، وان حكومة صاحب الجلالة تأخذ بعين الاعتبار بأن الميناء المحتل من قبل العثمانيين يؤثر بشكل فعال على الساحل العربي المجاور «للقطيف» ، ويجب

عليهم ان يلتزموا بالاعلان الذي وضع عام ١٨٨٣ ، وان تلك الادعاءات العثمانية على الميناء وحقوق السيادة على ساحل قطر لم يسمح به من قبل حكومة صاحب الجلالة ، ولكن ليس هناك أسباب يمكن أن تتوقع من أية نتائج محددة يمكن أن تظهر باتخاذ قرارات مع الحكومة العثمانية ، بخصوص الاعتراف بحقوق السيادة العثمانية على ذلك الساحل ، وانه غير المرغوب فيه اظهار أو اثارة هذا السؤال في الوقت الحاضر .

(٦) - وانني أضيف هنا استنادا الى ما جاء «في فندليز - Findlay's» ، وهو القاموس الملاحي للمحيط الهندي في الصفحة (٦٩٠) تقع «رأس التنورة» الى نقطة في جنوب لسان طويل من الرمال والتلال الرملية على حافته والتي تبدأ من جهة شمال خور القطيف . اما بالنسبة لموضوع بناء العثمانيين لمستودعات الفحم في «رأس التنورة» فليس هناك أية اعتراضات قد تظهر حاليا من قبلنا .

(٧) - مع تعاطفي مع مطالبكم لوضع مسافة محددة لسيادة سلطان

مسقط ، فإنه يسعدني أن أقول  
بان الخط الساحلي لامتداد  
حدود مسقط يبدأ من «رأس  
الخيمة» شمالا وينتهي بالقرب  
من «رأس الحد» بالقرب من  
ظفار ، وفي أية اتجاهات أخرى .  
غير ذلك لا يمكننا أن نعتقد  
بايجاد حدود دقيقة وخاصة في  
الجهة الغربية من مسقط في  
المناطق الداخلية ؛ ويمكننا  
القول ان هناك الصحراء  
العربية الكبرى .

## الخاتمة :

من دراستنا السابقة يتضح  
الموقف البريطاني من التواجد  
العثماني في الاحساء وقطر ، كيف كان  
يمر من خلال عدة قنوات وخاصة عن  
طريق ادارة حكومة الهند والمتمثلة في  
موظفيها في الخليج العربي ، حيث  
وجدنا الرسائل والتقارير الاولى كانت  
صادرة من الوكيل المقيم البريطاني في  
البحرين ، والذي كان يراقب النشاط  
العثماني عن كثب ، ويرفع تقاريره الى  
المقيم السياسي البريطاني في بوشهر  
والذي بدوره كان يرفع تقاريره الى  
الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق

- نسخة من هذه المذكرة تم تقديمها  
الى المقيم السياسي في الخليج  
العربي للاطلاع ، ونسخة تم  
ايداعها في ارشيف هذا المكتب تحت  
رقم E - 2149 بتاريخ  
١٩٨٨/١٠/٣١ .

وقع عليها كل من عن الدائرة  
الخارجية

Fort William Sd- W.H.  
Cornish

مساعد سكرتير حكومة  
الهند ١٨٨٨/١٢/١٨

بالنشاط العثماني الى المقيم والقنصل  
البريطاني في بغداد ، وهذا الاخير  
يرفع الى السفير البريطاني في  
اسطنبول والذي كان يرفعها الى وزارة  
الخارجية التي تستفسر عن تلك  
المواضيع من جديد من حكومة الهند  
ثم تتخذ بعدها القرار المناسب .

أي أن عملية اتخاذ القرار  
السياسي كانت تمر بعدة مراحل ،  
وتكون مدروسة من كافة الجوانب ،  
ولهذا فان الحكومة البريطانية  
استمرت منذ عام ١٨٨٨ ، تراقب  
الاضواء في المنطقة وخاصة



التحركات العثمانية ثم دخلت في مفاوضات معها لعدة سنوات حتى اسفرت عن توقيع اتفاقية عام ١٩١٣ ، بين بريطانيا والدولة العثمانية والتي عرفت بالاتفاقية «الانجلو - عثمانية» ، والتي تم بموجبها تقسيم النفوذ بين البلدين في الجزيرة العربية ، كما عرف هذا

التقسيم «بالخط الازرق» ، وأصبح النفوذ العثماني بموجبها يتركز في كل من الاحساء ونجد والحجاز واليمن الشمالية ، في حين أصبح من نصيب بريطانيا المناطق الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية وهي الامارات وعمان واليمن الجنوبية .

د. محمد حسن العيدروس

جامعة الإمارات



# المواصلة

- (1) I.O.R - 15/6/19 - From - The Residency Agent, Bahrain - The Political Resident in Gulf P.4.
- (٢) : «البقارة» - اسم لأحد أنواع السفن الكبيرة في الخليج العربي والتي كانت ولا زالت تصنع محليا باستخدام الاخشاب المستوردة من الهند وشرق افريقيا ، وهي مجهزة بآلات الديزل .
- (3) I.O.R. - R/15/6/19- O.P. Cit P.4.
- (4) I.O.R - Ibid P.4.
- (5) I.O.R. - R/ 15/6/19 - From Colonel E.C. Ross, C.S., Political Resident in the Gulf and Her Majesty's Consul - General for Fars, - To - The Political Resident, Baghdad P.3.
- (6) I.O.R - R/15/6/19 - From - Major A.C.Talbot Her Majesty's Consul General, Baghdad - To - Sir W.A. White, Her Majesty's Ambassador at Constantinople P.4.
- (7) I.O.R - R/15/6/19 - Ibid P.4.
- (8) I.O.R - R/15/6/19 - From Sir. H.D. Walf, Her Majesty's Minister, Teheran - To - The Marquis Of Salisbury, K.G, Secretary of State For Foreign Affairs, P.2.
- (9) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.2.
- (10) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.3.
- (11) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.3.
- (12) I.O.R. - R/15/6/19/ - Note - S. ChurchilH - The 30 th August 1888 P.3.
- (13) I.O.R. - R/15/6-19 - Ibid - P.3.
- (14) I.O.R.- R/15/6/19 - Ibid P.3.
- (15) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.3
- (16) I.O.R. R/15/6/19 - From - Sir. W.A. White, Her Majesty's Ambassador at Constantinople - To - The Marquis Of Salisbury, K.G. Secretary of State For Foreign Affairs P.1.

- (17) I.O.R.- R/15/6/19 - Ibid P.1
- (18) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.1.
- (19) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.1
- (20) I.O.R.- R/15/6/19 - From - Sir, Julian Pauncerfors, Under-Secretary Of State  
For India P.1.
  
- (21) I.O.R. - R/15/6/19 - Ibid P.1.

## الوثائق البريطانية غير المنشورة

- (1) I.O.R. - R/15/6/19 - No - 78, dated The 6th August 1888 - From - The Residency Agent, Bahrain, - To - The Political Resident in The Gulf.
- (2) I.O.R. - R/15/6/19 - Dated Bushire The 16th August 1888. From - Colonel E.C. Ross, Political Resident in the Gulf and Her Majesty's Consul-General. To - The Political Resident, Baghdad.
- (3) I.O.R. - R/15/6/19 - No. 573, dated Baghdad, The 27 August 1888. From - Major A.C Talbot, Her Majesty's Consul-General, Baghdad. To - Sir W. A. White, Her Majesty's Ambassador Of Constantinople.
- (4) I.O.R. - R/15/6/19 - No - 168, dated Gulahek, the 3rd September 1888. From - Sir, H. P. Walf, Her Majesty's Minister, Teheran To - The Marquis Of Salisbury, K.G., Secretary Of State for Foreign Affairs.
- (5) I.O.R. - R/15/6/19 - Translation From The Persian paper " Ittala " of 9th August 1888.
- (6) I.O.R. - R/15/6/19 - Note - S. Churchill - The 30th August 1888.
- (7) I.O.R. - R/15/6/19 - No - 381 dated The rapia The 7th October 1888 From - Sir W.A. White, Her Majesty's Ambassador Of Constantinople To - The Marquis Of Salisbury, K.G. Secretary of State For Foreign Affairs.
- (8) I.O.R. - R/15/6/19 - Dated Foreign Office, London, the 11th October 1888. From - Sir Julian Pauncerfors Under-Secretary Of State For Foreign Affairs. To - The Under-Secretary Of State For India.
- (9) I.O.R. - R/15/6/19 - Dated India Office, London, The 2nd November 1888. From - J.A. Godley, Esq - Under-Secretary Of State For India To - The Under-Secretary Of State For Foreign Affairs.